طريق الثّورة

العدد 53

نشريّة سياسيّة ناطقة باسم حزب الكادحين– جويلية–أوت 2019

- مـــا العمـــل ؟
- تـــونس: مؤشّرات اقتصاديّة سلبيّة وسط عـــواء انتخابيّ
- تفاقم نسبة المديونيّة في تونس

- وفاة السبسي بين السّياسة والأخـــلاق
- الانتهازيّة خـــادم أمين للرّجعية

- الرّفيـــق أجيث حُـــرّا
- الاعتداءات الصهيونيّة على الأرض العربيّة "دفـــاع عن النفس" !!!
- نشرة أنباء المقـاومة في العـالم

الحريّـــة لثـيو الغـزّي

ملفّ الانتخابات الرّئاسيّة في تونس 2019

مـــــــا العمـــــل ؟

لا يكاد يمرّ يوم دون أن تتسرّب أو تنتشر أنبـــاء من هنا وهناك، من داخل تونس ومن خارجها، عن تفاقم مظاهر الأزمة التي تعصف بالبلاد التونسيّة في مختلف القطاعات والميادين. ولا يكاد يمرّ يوم دون أن تتضخّم المؤشّرات الدّالّة على تفاقم هذه الأزمـة. ومع مرور الأيّام والأشهر والأعـوام أصبح المـرءُ قادرا على ملاحظة حدّة التغيّـرات الحاصلة وعلى اكتشاف درجة خطورة الأوضاع التي أصبحت عليها البـلاد. وهي أوضاع زادت رداءتها عن رداءة الاوضاع التي أجّجت غضب الجماهير الشّعبيّة فانتفضت على سياسات بن علي من أجل الحريّة والأرض والشّغل والكرامة الوطنيّة بل وحتّى إسقاط النّظام الجاثم على صدر الطّبقات الشّعبيّة لمدّة عقود والمتسبّب في اتّساع الفوارق بين الطّبقات الاجتماعيّة وفي الحيف التنموي بين الجهات وفي تفاقم نسب البطالة والفقر وفي الحفاظ على علاقات الهيمنة الاستعماريّة التي مكّنت القوى الخارجيّة من مواصلة نهبها لثروات الوطن وتحكّمها في قرارات حكّـامه.

إنّ تلك العوامل الأساسيّة والهيكليّة التي ولّدت تلك الأزمة لم تتغيّر بل تكدّست فوقها عوامل أخرى داخليّة وخارجيّة لأنّ كلّ فرد من "الحكّام الجدد" أراد تسويق نفسه على أنّه المؤتمن على "الثّـورة التونسيّة" فسعى، كلّ من جهته، إلى تحقيق رضا القوى الخارجيّة العالميّة وحتّى الاقليميّة تحت شعار إنجاح مسار الانتقال الدّيمقراطي وإنجاح ما يسمّونه "النّموذج التونسي الفريد"، وكانت طبعا الانتخابات السّلعة الأكثر رواجا لدى تلك الدّوائر العالميّة وحتّى بعض القوى الرّجعيّة الاقليميّة التي لا تعترف في قاموسها السّياسي بالانتخابات حتّى في مستواها البرجوازي المشوّه. لذلك لم يجد أولئك الحكّام أيّ أثر لأيّ إنجاز يزايد من خلاله بعضهم على البعض الآخر سوى تنظيم الانتخابات التشريعية أو الرّئاسيّة أو البلديّة في فترات حكمهم، فقد أصبحت الانتخابات تلك الشّجرة وارفة الظّلال الحبلى بالغلال التي تغطّي كلّ ما بالغابة من مساوئ.

ولم يختلف الأمر هذه السّنة، فقد احتفل ركّاب قطار الانتخابات وحتّى متسلّقو العربات الأخيرة منه بهذا العرس متجاهلين الكارثة التي تحدق بالشّعب وبالـوطن والحال أنّ غالبيّتهم تتشابه برامجهم الانتخابيّة بل يكاد بعضها أن يكون منسوخا عن بعض، ولذلك فإنّ انتخاباتهم لا تعدو أن تكون سوى مسرحيّة كوميديّة تخفي المأســاة التي يعيشها كادحو وكادحات هذا الوطن، لكنّ أبطالها فشلوا في تحقيق هدفهم بما أنّهم كانوا في واد والشعب في واد آخر. فقد قاطع الشّعب مسرحيّتهم وزادت نسبة مقاطعته هذه المرّة عن المرّات السّابقة وهو ما أجبر أولئك الأبطال الورقيّين على الإفصاح والاعتراف بأنّ هناك مقاطعة وليس عزوفا، إلى جانب ما شاب هذا "العرس الانتخابي" من تجاوزات واختراقات بعضها طفيف وبعضها خطير حسب تصنيف مختلف الأطراف

المشاركة فيه إلى حدّ التّصريح بانتخابات مزوّرة برمّتها وبحدوث اختراق خارجيّ مباشر ومفضوح فيها، علاوة على الشّوائب التّقليديّة كالمال السياسي الفاسد والإعلام والدّعم الخارجي وغيرها من الشّوائب.

لقد نبّه الثّوريّون منذ زمن ليس بالقصير إلى أنّ انتخابات المجلس التأسيسي ليست إلاّ أداة لترميم النّظام المتداعي آنذاك وإنقاذه من السّقوط، وأنّ انتخابات سنة 2014 لن تقود إلاّ الرّجعيّة إلى الحكم. ولم يختلف الأمر مع انتخابات هذا العام ولن يختلف، فقد أكّدت صواب طريق المقاطعة والمقاومة، ذلك أنّ الحديث عن الدّيمقراطية في ظلّ فقدان السيادة الوطنيّة ليس إلاّ إحدى الملهيات التي يُقصد بها إلهاء الطّبقات الكادحة عن قضاياها الرّئيسيّة. وقد وقف الثّوريّون انطلاقا من هذا المبدإ إلى جانب الجماهير المقاطعة معتبرين أنّ تلك خطوة أولى في مسار الكفاح والمقاومة وأنّ طريق الثّورة هو السّبيل الكفيل بتحقيق سيادة الوطن وإرساء ديمقراطية الطّبقات الشّعبيّة المناقضة لديمقراطيّة الرّجعيّة.

وإذا كانت المشاركة في الانتخابات هي الوسيلة التي تضمن من خلالها الرّجعية شرعيّة دكتاتوريتها أي حكمها، فإنّ مقاطعتها هي السّبيل إلى عزل تلك الرّجعيّة من خلال نزع غطاء الشّرعيّة الشعبيّة عنها وهي خطوة أخرى في إطار مقاومة تلك الرّجعيّة في سبيل النّصر الذي سيحقّقه الشّعب بعد زمن قريب أو بعيد.

تونس: مؤشّرات اقتصاديّة سلبيّة وسط عــواء انتخابيّ

توقّع البنك المركزي التّونسي حدوث تراجع طفيف في النمو الاقتصادي خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، وقد فسّر ذلك بالتراجع المنتظر في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بعد إنتاج قياسي من زيت الزيتون حققته البلاد العام الماضي .

لكنّ البنك أضاف أنّ الاقتصاد التونسي سيواصل، دون اعتبار القطاع الفلاحي، تطوره بشكل تصاعدي بما يبقي نسبة النمو في توجه تصاعدي تدريجي.

كما أشار الى تفاقم عجز الميزان التجاري بما قدره 3.457 ملايين دينار، سنة 2018، ليبلغ مستوى قياسيا في حدود 19 مليار دينار أي ما يعادل 17.9 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. وساهم هذا التدهور في تسجيل مستويات مرتفعة للعجز الجاري، سنة 2018، بقيمة تناهز 11.7 مليار دينار، أي ما يعادل 11.1 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 9.8 ملايين دينار و 10.2 بالمائة على التوالي خلال 2017. وعزا البنك تدهور عجز الميزان التجاري، خاصة، إلى نمو الواردات بنسق أعلى من الصادرات، 20 بالمائة و19.1 بالمائة على التوالي. وانخفضت، بالتالي، نسبة

التغطية ب 0.5 نقطة مائوية الى مستوى 68.3 بالمائة .

من جهة أخرى، سجّلت أسعار المواد الغذائية خلال شهر جويلية ارتفاعا بنسبة 6,5 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018.

وحسب معهد الإحصاء، فإنّ هذا الأمر تسبّب فيه ارتفاع أسعار البيض بنسبة 16.2 بالمائة وأسعار الخضر بنسبة 12 بالمائة وأسعار مشتقات الحليب بنسبة 9 بالمائة، وأسعار اللحوم بنسبة 7.6 بالمائة وأسعار المواد الغذائية المصنعة بنسبة 5.9 بالمائة.

وتؤكد هذه المؤشرات تواصل الازمة الاقتصادية وتفاقم تاثيراتها الاجتماعيّة خاصّة على الكادحين في ظلّ فشل تسجّله السلطات الرسمية الحاكمة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إرضاء الدوائر المالية النهابّة والقوى الامبريالية والرجعية التي تفرض شروطها واملاءاتها حفاظا على مصالحها وهيمنتها وهو ما يتجلّى مثلا في مواصلة التمسّك باستيراد القمح مقابل عدم القدرة على تخزين الصابة القياسيّة لهذه السنة وكذلك استيراد اللحوم الحمراء وغيرها من المواد الاستهلاكية والغذائيّة خصوصا.

كما تتزامن هذه المؤشرات مع الصراع على السلطة في اطار الاستعداد لتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة والتي أصبحت الشغل الوحيد تقريبا للدولة وكذلك للأحزاب السائرة في منظومة "الانتقال الديمقراطي" وهي تلهث جميعها وراء هذا السراب محاولة الهاء الشعب عن قضاياه الرئيسيّة واختزال مستقبله ورفاهيته في الاقبال على التصويت في تلك الانتخابات واعتبارها المنقذ الوحيد له والحال انّ الحكّام الحاليين كانوا قد قدّموا نفس الوعود للناخبين ولكنهم فشلوا في تحقيقها ولا يمكن للحكام اللاحقين الذين سيفوزون في السباق القادم ان ينجحوا في تحقيق وعودهم لانّ هذه الانتخابات التي تقف وراء انجاحها قوى عالمية وإقليمية معروفة لن ينجح فيها سوى الرجعيون المدعومون من تلك القوى بينما سيحصل بعض المتهافتين على بعض الفتات ولن تتغيّر الخارطة السياسيّة القادمة بشكل لافت وبالتالي لن تتغير السياسات الاقتصادية التي لا تنتج سوى الازمات والتفقير والبطالة والتهميش وغياب السيادة الوطنية والانتحار والجريمة والموت في عرض البحر هربا من الجحيم الذي تحاول السلطات الرسمية تغطيته بنشر بعض الأرقام حول تراجع نسبة التضخّم العالية ورفع شعارات تنموية كاذبة.

الحريّة للرفيق ثيـــو

ثيـــو الـــغزّي: مناضل شيوعي ماوي اعتقلته السلطات الرجعية الفرنسيّة في مدينة نانت بتهمة الكتابة على جدار منزل وزير سابق متورّط في قضايا فساد.

المناضل ثيو الغزّي (27 سنة) يخوض إضراب جوع منذ إيداعه السجن في 22 جويلية 2019.

الحريّة للرّفيق ثيو ولكلّ السّجناء الثوريين في سجون الرّجعيّة الفرنسيّة.

وفـــاة الباجي قائد السبسي بين السّيـاسة والأخـــلاق

غلب على ردود الفعل إزاء وفاة الباجي قائد السبسي الجانب الأخلاقي من حديث عن حرمة الميت إلى الترحم عليه وإبراز مناقبه، متجاهلة أنّ الأمـر يتعلق بالجانب السياسي، فالرجل رئيس دولة وقائد حزب سياسي وكان له مواقفه وممارساته السياسية على امتداد عشرات السنين وهي في مجملها معادية للشعب والوطن هذا من جانب ومن جانب آخر فإنّ وفاته تمثل حدثا سياسيا مهمّا في تاريخ تونس ولها انعكاساتها على النظام السياسي وصراعاته وهى ستزيد من تعميق أزمـة ذلك النظام في ظل عجزه عن حلّ المشاكل التي يعانيها الكـادحون.

ومن هنا نفهم محاولة استثمـار الرجعية تلك الوفاة للتغطية على تلك الأزمة، والقول ان الباجي قائد السبسي قد خدم الدولة التي هي ملك الشعب كله وان الواجب يقتضي الدّفـاع عن الوحدة الوطنيّة ورصّ صفوف الشعب والغرض هو جمع الجـلاّد والضحيّة في نفس الخندق ومحو الحدود الفاصلة بين الشعب والنظام السياسي وهو ما يعني أنّ ردود الفعل الأخلاقية هي في جوهرها ردود فعل منافقة ومخادعة، فالدّولـة ليست في خدمة الشعب وإنّما في خدمة أعدائـه والسبسي لم يكن غير رئيس لتلك الدّولة التي تفقّـر وتقمع وتجوّع الشعب وتفرّط في سيـادة الـوطن لا رئيس كلّ التّونسيين كما تروّجه.

الانتهازيّة خـــادم أمين للرّجعية

إنّ أشرس المعــارك وأعقدها ليست تلك التي، على أهميتها، يقع خوضها مع الأعداء الواضحين وإنّمــا تلك التي تُخــاض مع أطراف تلحّفت برداء الصّديق والحليف فثقل على الشعب إدراك جوهرها وكنه حقيقتها لصعوبة الولوج إلى أغوارها ومعرفة أسرارها ما دامت تشتغل بشعارات الصّدق والحقيقة والتقدميّة وما شابه حتى تجعل المسائـل والأمور أكثر التباسا وغموضا بعد انكشاف الأعداء واستنفادهم إمكانيّــة ادّعــاء ذلك، لأجـل ذلك أُطلق على هذه الفئة /الشريحة القـوّة الاحتياطيّــة للرّجعيّــة.

إنّ الذين ينحدرون إلى درك الاصلاحية والانتهازية ويقصرون "كفــاحهم" على وسائل وأسلحة الأعداء رغم عدم تملّكهم للأســاسي منها إنّما يعمدون عنوة إلى رفع الشّعارات البرّاقة قولا/شكلا وإنكــارها ممارسة/مضمونا حتّى يصيبوا عصفوريْــن بحجر واحد.

إنّــهم، من جهة، يزايدون على الرجعية حين يقدّمون أنفسهم بديلا لها بدعوى انفضــاح أمرها وانتهاء صلوحيتها وأيضا كونهم خدما لها باعتبارهم الأقدر على تأمين استمرار مصالحها وامتيازاتها بصيغ أخرى أكثر تطابقا وملاءمة لمقتضيات الحال.

و هُم، من جهة ثانية، يزايدون على الثوريين فيطرحــون أنفسهم إلى عامّــة الناس البديل الوحيد الممكن دون سواه مرتكزين إلى محدودية الوعي الذي عليه أغلب الجماهير، مصرّين على أنّهم الأقرب إلى تجسيد مطالب الكادحين بدعوى واقعية طروحاتهم وإمكانية تحقيقها في المدى القريب على عكس غيرهم من "الحالمين الرافضين والعدمييّن المتكلسين ذوي الجمود العقائدي"، وبذلك يجذبون إليهم في حال ضعف الثوريين قطاعا هامّا من النّــاس وينشأ عند البعض الكثير من التردّد وفقــدان الجرأة في الحسم.

إنّهم ثوريّــون هنا، انبطاحيّــون هناك، زئبقيّــون في النهاية يعملون لفائدتهم ولصــالح الرجعيين، أسيــادهم، و على حســاب من يضلّلونهم ويغرقونهم في الــوهم والتّيــه.

لدعم الانتقال الديمقراطي : أمريكا تمنح تونس هبة بقيمة 1000 مليون دينار

أعلنت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، يوم الأربعاء 28 أوت 2019، في بيان لهـا أنّ الوزير زياد العذاري وقّـع مع مدير مكتب الوكالـة الأمريكيّة للتنمية الدولية (USAID) بتونس Peter RILEY على اتفاقية هبة بقيمة 335 مليون دولار أي ما يقارب 1000 مليون دينار تونسي وذلك في إطار برنامج تعاون ودعم أمريكي يمتد على فترة 5 سنوات تمتدّ من 2019 إلى 2024.

وأوضحت الوزارة في بيـانها أنه "تم توقيع الاتفاقية بعد مفاوضات معمقة انطلقت منذ قرابة سنة، بحضور المدير المساعد للوكالة Michael HARVEY الذي يؤدي زيارة عمل إلى تونس حاليا وسفير الولايات المتحدة الأمريكية Donald BLOMEوممثلي عدد من الوزارات والهياكل المعنية."

وأشارت الوزارة أنّـه سيتم توجيه الهبة لفائدة جملة من المشاريع والبرامج الرّامية إلى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التشجيع على المبادرة الخاصة بما يساعد على خلق فرص جديدة لتشغيل الشباب وتحسين الحوكمة في اتّجاه دعم مسار الانتقال الديمقراطي وكذلك المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من المجالات.

إنّ الدّعـم الأمريكي للدّولـة التونسيّة لا يتأخّر أبدا، خصوصا إذا كانت هذه الدّولـة مقبلة على حدث مرتبط من قريب أو من بعيد بالتّجربة الدّيمقراطيّة المزورة التي تشقّها هذه الدّولة في ظلّ التحديّات الاقتصاديّة والمـالية والاجتماعيّة التي تواجهها. ويتنزّل هذا الدّعم المـالي في إطار حرص أمريكا على ضمان نجاح هذه التّجربة كلّفها ذلك ما كلّفها ما دام هذا النّجاح سيضمن استمرار هيمنة الرّجعيّتين بجناحيها الدّيني والليبرالي على الحكم وبالتّالي ضمان استمرار العلاقات

الاستعماريّة الجديدة القائمة على الوفاء لسياسات الاضطهاد والنّهب والهيمنة.

ولا تتاخّر أمريكا الدّاعمة لهذا المسار في دعمها المالي فحسب، وإنّما أيضا في التّصريح في كلّ مناسبة أو بغير مناسبة بأنّ هذه الدّولة تسير في الطّريق الصّحيحة وهي تمثّل الأنموذج الدّيمقراطي الفريد والنّاجح، ولهذا يجب دعـمه بكلّ الوسـائل.

الرّفيــق أجيث حُـــرّا

أطلقت السّلطات الرّجعيّة الهنديّة سراح القائد الشيوعي الماوي الرّفيق اجيث المعتقل منذ سنة 2015 يوم الثلاثاء مساء بعد شهرين من صدور الحكم بحريّته.

وكانت اللّجنة الأممية لدعم الحرب الشعبية في الهند قد نظّمت عديد التظاهرات عبر العالم للمطالبة بإطلاق سراح المساجين الثوريين في سجون الرجعية الهنديّة ومن بينهم القائد والمنظّر الشيوعي اجيث.

الشّهـداء لا يموتـون/ فلسطين المحتلّة: استشهاد الأسير بسّام السّايح

استشهد، مساء يوم الأحد 8 سبتمبر 2019، المناضل الأسير بسام السايح من مدينة نابلس منفذ عملية إيتمار البطولية ضدّ قوات الاحتلال الصهيوني، وذلك جراء سياسة الإهمال الطبي التي تمارسها سلطات العدوّ تجاه الأسرى وخصوصا المرضى منهمداخل سجونها.

وقد حمّلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير السايح، مُؤكدةً أنها "جريمة جديدة تضاف إلى سجله الاجرامي".

واعتبرت الشعبية أن "هذه الجريمة يجب أن تُشكّل دافعًا للجميع من أجل إسناد ودعم الأسرى والتصدي لسياسات الإعدام البطيء التي يمارسها الاحتلال بحق عشرات الأسرى المرضى".

و دعت الجبهة الجماهير الشعبية إلى "ضرورة أن يكون يوم غدٍ الاثنين يومًا للإضراب حدادًا على روح الأسير الشهيد، ويومًا للتصدي والاشتباك المفتوح مع الاحتلال انتصارًا للشهيد وإسنادًا لعشرات الأسرى المرضى الذين يعانون من سياسة الإهمال الطبي ويقبعون داخل الزنازين في ظل ظروف صحية حرجة".

الشهيد السايح اعتقلته سلطات الاحتلال في 8 أكتوبر 2015، وحكمت عليه بالسجن المؤبد مرتين، إضافة إلى 30 سنة أخرى.

وقد دأب الاحتـلال الصّهيوني على مثل هذه الممارسات الإجراميّة في حقّ الأسرى العرب في سجونه ومعسكراته في محاولة منه للنّيـل من عزيمتهم وكسر إرادتهم، لكنّ هؤلاء السّجناء الأبطال يبتكرون في كلّ مرّة وسيلة لمقاومة سياساته ولكسر محاولاته اليائسة ويواصلون كفاحهم من داخل تلك السّجون فيبلغ صداها مختلف أصقاع العالم ويسطّرون بها ملاحم وبطولات لا تقلّ عن بطولاتهم من خارج القضبان. وفي إطار هذه المقاومة، يشنّ عدد من الأسرى في السّجون الصّهيونيّة إضرابا عن الطّعـام في معركة لاقت تجاوبا وتحرّكات مساندة من قبل عدد من المنظّمات والتنظيمات الثّوريّة في العالم.

بطـــاطـا مستـــوردة وفـــــاسدة

لجأت الدّولـــة التّونسيّة في المدّة الأخيرة إلى الشّروع في توريد كميّات كبيرة من مادّة البطاطا لتعويض النّقص الحاصل في السّوق المحليّة. فتمّ في مرحلة أولى اللّجوء الى السّوق المصريّة لتوريد 3000 طنّ من البطاطا، وقد ثبت لاحقا أنّ هذه الكميّات فاسدة رغم ارتفاع تكاليف شرائها ونقلها حيث بلغت تكلفة الكيلوغرام الواحد 1600 مي بينما حُدّد سعر بيعه في السوق التونسيّة بـ 775 مي وذلك في الوقت الذي يشهد فيه الميزان التجاري عجزا متفاقما. وفي مرحلة ثانية عقد ديوان التّجارة صفقة مع السّوق التّركيّة لتوريد 5000 طن. وقد ثبت أيضا أنّ نصف كميّة هذه البطاطا فاسدة وتعالت الأصوات المستنكرة لما أقدمت عليه السلطات من عمليّات توريد عشوائي، وهو ما دفع بديوان التجارة الى الردّ نافيا مختلف الاتّهامات. فأوضح أنّ عملية التوريد تندرج في اطار ضمان التزويد والتحكم في الاسعار وأنّ برمجتها كانت نتيجة لتقلص مساحات الزراعة ونقص محاصيل الانتاج الوطني وعدم قدرتها على تلبية طلب الاستهلاك مشيرا الى أنّ

مجمل الحصة التي تم الاتفاق على توريدها هي في حدود 5 آلاف طن يقابلها نقص متوقع في محاصيل الإنتاج بين 20 و30 ألف طن.

لقد أصبح التّوريد في مختلف الموادّ الحلّ الأوّل الذي تلجأ إليه الدّولة تحت ذريعة تعويض النقص في الإنتاج أو "تعديل أسعار السوق" وفق عبارتها الشهيرة، تماما مثل لجوئها إلى التّداين لتعبئة الخزينة إذا أصابها الإفلاس، وهذا الحلّ السهل الذي تكون انعكاساته وخيمة على الاقتصاد والميزان التجاري وعلى فئات اجتماعيّة واسعة سواء من منتجي تلك الموادّ الذين يتضرّرون بشكل مباشر بسبب إغراق السوق بتلك الموادّ أو من المستهلكين. وتكون العواقب كارثيّة اكثر إذا ما كانت تلك الموادّ غير صالحة للاستهلاك ومضرّة بالصّحة، وهو ما يؤكّد أنّ الدّولة لا تعير أيّ اهتمام لصحّة الشعب وخصوصا الطّبقات الشعبيّة التي لا تقدر على مجابهة غلاء أسعار تلك المواد. لقد فرّط النّظام في الامن الغذائي لهذا الشّعب وها هو يفرّط أيضا في امنه الصحّي.

لقد كان من الأولى مساعدة الفلاحين الصغار والمتوسطين على مواجهة التكاليف الكبيرة لإنتاج البطاطا بدل اللجوء الى هذا الحلّ، حيث أصبح الهكتار الواحد من البطاطا يتكلّف على الأقلّ نفقات تتراوح بين 9 و10 آلاف دينار، وذلك عبر منحه قروضا ميسّرة وبالأدوية والبذور. وهذه الحلول العاجلة والظّرفية ستكلّف أقلّ بكثير ممّا تتكلّفه عمليّات التّوريد التي تلجأ إليها الدّولة.

احتجاجات العطاشى

مع حلول فصل الصّيف، ومع اشتداد درجات الحرارة، تنكشف عورات الدّولة، تماما مثلما تنكشف عوراتها في المواسم المطيرة، رغم بعض الاختلافات في المجالات التي تتعرّى فيها تلك العورات. فمع امتداد فترات الحرّ سرعان ما تمتدّ فترات انقطاع المياه الصّالحة للشّرب وتتوسّع مناطقه فتجتاح البلاد موجات عطش كثيرا ما تصاحبها احتجاجات اجتماعيّة تأخذ أشكالا متنوّعة. وتفشّي ظاهرة موجات العطش في السّنوات الأخيرة يدلّل على ضعف ورداءة الخدمات الاجتماعيّة، وخاصّة الأساسيّة منها في حياة الشعب، التي تقدّمها المؤسسات المعنيّة.

ولا يختلف الأمر كثيرا في قطاع الكهرباء عمّا هو عليه في قطاع الماء.

وهذه عيّنة من احتجاجات السكّان في بعض المناطق بسبب العطش:

1- قام سكّان منطقة الذّراع من ولاية سيدي بوزيد صباح يوم الخميس 8 اوت 2019 بغلق الطّريق الرّابطة بين فايض وسيدي بوزيد عبر احراق الاطارات المطاطية وذلك بسبب انقطاع المياه الصالحة للشراب عنهم منذ شهرين.

سؤال يطرح على وقع الكرنفالات الانتخابيّة: هل سيهتمّ قوم العــواء الانتخابي بهؤلاء المنسيين والمهمّشين وباحتجاجاتهم ام انّهم يعتبرونهم مجرّد أرقام في صناديقهم؟؟؟

2- قام صبيحة يوم الثلاثاء 13 أوت 2019 سكّان منطقة «الجمايلية» القريبة من نفزة بولاية باجة بإغلاق الطريق الرابطة بين طبرقة وباجة احتجاجا على انقطاع الماء الصالح للشراب منذ 3 أشهر.

3- في صفاقس، أطلق عدد من المواطنين في بعض المناطق والأحياء مثل منطقة سيدي صالح نداء استغاثة عبر الاذاعات وصفحات التواصل الاجتماعي بسبب تواصلل انقطاع الماء الصالح للشرب عدّة أيّام.

لا لتجريم الاحتجاجات الاجتماعيّة

تدخّلت صبيحة يوم الثلاثاء 27 أوت 2019 قوات البوليس لتفريق المحتجين من منطقة التوتة من معتمدية قرمبالية باستعمال الغاز المسيل للدموع في محاولة لإعادة فتح الطريق الذي تم غلقه منذ ثلاثة أيام من قبل سكّان المنطقة مطالبين بحقّ جهتهم في التنمية والثروة. وقد تمّ إيقاف عدد من المحتجّين خلال هذا التدخّل.

قفصة: إضراب جهوي في قطــاع الصحّة:

نفّذ يــوم الخميس 29 أوت 2019 الإطار الطبّي وشبه الطبّي إضرابا عن اليوم داخل كامل مؤسسات الصحّة الحكومية بولايــة قفصة.

ويــأتي تنفيــذ هذا الإضراب احتجــاجا على درجة التردّي التي بلغتها أوضــاع هذا القطــاع في هذه الجهة، من حيث تردّي البنية التّحتية ونقص التجهيزات والوسائل الطبيّة ونقص الإطار

الطبّي وتردّي الخدمات وهو ما جعل هذه المؤسسات والإطار العامل بها عرضة للتهجّمات والغضب من قبل المرضى وذويهم.

و كلّ هذه المساوئ التي تعاني منها مؤسسات الصحة في ولاية قفصة لا تختلف كثيرا عمّا يعانيه قطاع الصحة في الجهات الأخرى وخصوصا في المناطق الدّاخليّة حيث أصبح هذا القطاع يعاني من عديد "الأمـراض" نتيجة فساد للدّولة في إطار تنفيذها لبرنـامج الخوصصة ودعم الصحة الخاصّة على حساب المستشفيات الحكومية التي لا ترتادها غير الطّبقات الكادحة اضطرارا.

تفاقم نسبة المديونيّة في تونس

وصلت نسبة المديونيّة في تونس إلى 77% من الناتج المحلّي الخام، بعد أن كانت هذه النّسبة قبل 2011 في حدود الـ 40%. ولا تتأتّى خطورة المديونيّة من نسق ارتفاعها السّريع فحسب وإنّما من توجيه المبالغ المقترضة نحو ترقيع العجز الحاصل في النّفقات المخصّصة للمصاريف الحكومية حتّى تغطّي الدّولة نفقاتها على الأجور.

وقد بلغت القيمة الجملية للقروض الخارجية التي تحصّلت عليها الدّولة التونسيّة في الفترة الممتدّة من 2012 إلى ديسمبر 2016 ما يناهز 18.725 مليون دينار وهي حصيلة 123 قرضا حصلت عليها من 16 مموّلا وهي موزعة بين الدعم المباشر للميزانية (9.414 مليون دينار) ومصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الافريقي للتنمية وبين تمويل المشاريع والبرامج (2.557 مليون دينار) ومصدرها البنك الاوروبي للاستثمار (15 بالمائة) والبنك الافريقي للتنمية (15 بالمائة) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (13 بالمائة) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (12 بالمائة). وقد دخلت البلاد التونسية بذلك منطقة الخطر. ومع بداية سنة 2021 ستكون الدّولة التونسيّة ملزمة بسداد ديون تلك القروض، وتقدّر قيمة سداد هذه القروض بـ1000 مليون دولار سنويا وفقا للتقرير السنوي العام 31 لدائرة المحاسبات.

وتتحمّل الدّولة بمختلف حكوماتها المتعاقبة ورؤسائها ونوّابها هذا المستوى الخطير الذي بلغته نسبة المديونية. فهذه الدولة، هي التي فرّطت لسبب او لآخر في مواردها، ويبرز ذلك بكلّ وضوح من

خـلال ارتفاع حجم التهربّ الجبائي لكبار رؤوس الأموال وأيضا من خلال الثغرات التشريعيّة التي تمّ الإبقاء عليها والتي لا تزال تحمي مبيّضي الأموال ومقترفي الجرائم الجبائيّة. وفي صدارة هذه القوانين، سقوط الحقّ بمرور الزمن في آجال وقتية وجيزة، إضافة إلى حماية الفاسدين وفي ادنى الحالات غضّ الطّرف عنهم وعن جرائمهم الماليّة والاقتصاديّة.

نشرة أنبــاء الكفاح والحرب الشعبيّة في العالم

الهند: الرّجعيّة تنفّذ مجزرة ضدّ الثوّار الماويين

قامت قوّات الشرطة الخاصّة في منطقة راجناندغاون بإطلاق النّار على نحو 40 عنصرا من الثوار الماويين في احد معسكراتهم في غابة سايلبار وقد خلّف الهجوم المفاجئ مقتل 7 من الثوار وعثرت القوات الهندية على عدد من البنادق والأسلحة الأخرى.

ومن خلال هذه المجزرة والمجازر الأخرى التي نفّذتها في حقّ المقاتلين الماويّين وكادحي الهند منذ عقود، تسعى الرّجعيّة الهنديّة الى ترهيب الشعب وتحاول إحداث قطيعة بينه وبين قيادته الثّورية كطريقة تعتقد أنّها ستتمكّن من خلالها من توجيه ضربات إلى الحرب الشّعبيّة المشتعلة في عدد من المقاطعات. لكنّ حرب الشعب الثّوريّة تتقدّم في مواجهة حرب الدّولة الرّجعيّة وهي تزداد صلابة يوما بعد يوم وتقدّم للشّعوب والطّبقات المطلّعة الى التحرّر والاشتراكيّة أنموذجا ينير طريقها في الكفاح من اجل تحقيق هذه الأهداف.

كولمبيا: فارك تعلن العودة إلى حمل السّــلاح

أعلنت القوى الثّوريّة المسلّحة في كولمبيا (FARC) العودة الى حمل السّلاح في وجه الدّولة الرّجعيّة الكولمبية. وقال ايفان ماركيز، أحد المفاوضين السابقين في الفارك، أنّ العودة الى حمل السلاح جاء نتيجة عدم تطبيق السلطة لاتفاق السلام وقيامها باغتيال عدد من قيادات الحركة في عدّة مناسبات.

وأشار في تسجيل مصوّر نُشر يوم الخميس 29 اوت أنّ الحركة تفكّر في التنسيق مع جيش التحرير الوطني (ELN)وربط علاقات معه للقيام بعمليات مشتركة في مواجهة الجيش النظامي الكولمبي.

وإثـر هذا الإعـلان الذي وضع حدّا لمفاوضات طويلة استضافتها العاصمة الفنزويلية، شنّت الرّجعية الكولمبيّة يومي 31 اوت وغرّة سبتمبر 20119 ما يزيد عن الأربعين غارة جويّة بواسطة الطّائرات على عدد من مواقع القوى الثّوريّة المسلّحة في كولمبيا خاصّة في جنوب البلاد وذلك ردّا على إعلان قيادة الحركة العودة إلى حمل السّلاح في وجه السلطة الرّجعية.

وقد أدّت هذه الغارات إلى استشهاد 12 من مقاتلي "فارك". وفي ندوة صحفية، يوم 31 أوت، أعلن القائد العام للقوات المسلحة في الحكومة الكولمبيّة انّه سيتمّ بعث قوّة خاصّة مهمّتها ملاحقة القائد ماركيز ورفاقه.

ويؤكّد إعلان "فارك" العودة إلى حمل السّـلاح أنّه لا يمكن الاطمئنان إلى الرّجعيّة التي لا هدف لها من معـازلة القوى الثّوريّة وشعار السّـلام الذي ترفعه سوى القضاء على تلك القوى من اجـل ضمان استمرار اضطهادها للشعب واستفرادها بنهب الثّـروة استجابة لإملاءات القوى الامبرياليّة وتطبيقا لشروطها.

الهندوراس: مواجهات بين الطّلبة وقـوّات البوليس

حصلت يوم الاثنين 5 أوت 2019 مواجهات بين الطلبة المتظاهرين المطالبين بتنحّي رئيس الدّولة عن منصبه وقوات البوليس وقد اغلق المحتجّون بعض الشوارع بالحجارة والاطارات المطاطية المشتعلة وقذفوا قوات القمع بالزجاجات الحارقة فردّت تلك القوات بإطلاق قنابل الغاز المسيلة للدّموع.

وتتواصل الاحتجاجات في هندوراس منذ 21 جوان المنقضي ضدّ الحكومة اليمينيّة الرجعية الحاكمة منذ 2014، والرئيس خوان أورلاندو هرناندیز المتّهم بعلاقاته المشبوهة بتجّار المخدّرات، وقد أدّت المواجهات الدّامية الى سقوط ثلاث ضحايا في صفوف المحتجّين منذ اندلاعها.

احتجاجات شعبيّة ضدّ قمّة مجموعة السّبع

تواصلت الاحتجاجات والمواجهات في بياريتس (فرنسا) ضدّ انعقاد قمة مجموعة السّبع، أو بالأحرى مجموعة السّباع وهي فرنسا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة. وتمثل هذه السّباع السّبعة لوحدها 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل 10 في المائة فقط من سكان العالم.

وقد رفع آلاف المحتجّين لا فتات تفضح زعماء هذه الدّول باعتبارهم ممثلين لشركات رأسمالية كبرى تعيش من خلال الأرباح التي تحقّقها جرّاء استغلالها لجيوش من الكادحين والكادحات، وهتف المتظاهرون ضدّ القوى الرّأسماليّة التي وصفوها بالمتوحّشة.

وأدّت المواجهات بين المحتجّين وقوّات حماية القمّة في فرنسا الى اعتقال عشرات المتظاهرين وإبعاد أعداد أخرى إلى البلدان التي قدموا منها ومنعهم من العبور الى فرنسا من جديد.

الاعتداءات الصهيونيّة على الأرض العربيّة "دفاع عن النفس" !!!

صنّف وزير خارجية البحرين، خالد بن أحمد آل خليفة، في تغريدات نشرها على تويتر العمليات الحربيّة التي نفّذها الكيان الصّهيوني في سوريا ولبنان والعراق، في خانة الـ"دفاع عن النفس".

وقال: "فلا يلام من يضربهم ويدمر أكداس عتادهم. إنه دفاع عن النفس."

مشيرا إلى أنّ إيران هي من أعلنت الحرب ولذا وجب على العدوّ الصّهيوني ان يعتدي على الأرض العربية في العراق وسوريا ولبنان.

وبرّر آل خليفة ما قاله بالعودة الى المادّة 51 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقال أنّها "تؤكد، وبكل وضوح، حق الدول في الدفاع عن نفسها ضد أي تهديد أو اعتداء". وقام الوزير بنشر نصّ هذه المادّة.

هذا القول يأتي عقب الاعتداءات الحربيّة التي نفّذها الكيان الصهيوني منذ ليلة الأحد 25 اوت على الأراضي السورية والعراقية واللّبنانيّة بدعوى ضرب مواقع عسكريّة تابعة لإيران، وهو تأكيد لعلاقات العمالة التي تربط النّظام الرّجعي الحاكم في البحرين بالكيان الصّهيوني المحتل للأرض العربيّة، والتي تجسّدت مؤخّرا في عقد مؤتمر "السلام من أجل الازدهار" في المنامة (25 و26 جوان 2019) والتي حضرها الصهاينة بينما رفضها حتّى حكّام فلسطين وبعض الرّجعيات العربيّة.

هكذا إذن، يصبح الوقوف إلى جانب الكيان الصّهيوني الغاصب للأرض العربيّة شرطا من الشروط التي تضمن للأنظمة العميلة استمرارها في الحكم.

ولا يكفي ذلك، بل وجب على تلك الأنظمة التّعبير علنا وبشكل صريح عن هذا الدّعم بعد أن كان مجرّد التّلميح، في زمن غير بعيد، إلى وجود علاقات سريّة بين تلك الأنظمة والكيان الصّهيوني عارا يخشاه الحكّام ويخافون تبعاته، أمّا اليوم فقد أصبح ذلك مباحا ومصرّحا به على الملأ دون أن يسبّب أدنى حرج لأصحابه.

ملفّ **انتخابات 2019** **الجزء الأوّل**

نــدوة مقــاطعة اِنتخــابات 2019

انعقدت بمدينة سوسة يوم 7 سبتمبر 2019 ندوة فكرية سياسية تحت عنوان المقاطعة مقاومة، نظمتها مجموعة من الأحزاب والمنظمات الثورية وحضرها عدد هام من المقاطعات والمقاطعين وقدمت خلالها محاضرات ومداخلات مختلفة حول المقاطعة والدستور التونسي والمقاومة وكانت

مشفوعة بنقاش ثري، كما نظّم خلالها معرض كتاب.

الهامّ في الندوة التأكيد أن المقاطعة ليست فقط عدم الذهاب الى صناديق الاقتراع وانما هي أيضا مشروع فكري وسياسي مرتبط بالكفاح الثوري في تونس ومهماته الأساسية في التحرر الوطني والديمقراطية الشعبية والاشتراكية ومقاومة الامبريالية وعملائها الذين يعيدون ترميم النظام على حساب شعارات انتفاضة 17 ديسمبر ومواصلة مسار الانقلاب عليها.

وفضلا عن ذلك إبراز ضرورة وحدة الثوريين فالرجعية وإن بدت مفككة ومتصارعة فيما بينها فإنها متحدة في قهر الشعب وبيع الوطن وخدمة أسيادها بينما لا يزال الثوريون منقسمين، ومن ثمّة أهمية اتّحادهم على قاعدة المقاومة الشعبية وابتكار الأشكال التنظيمة الكفيلة بتحقيق ذلك.

أيّ انتخابـــات يوهمون بها الشّعب ؟

في ظل اقتراب الانتخابات واشتداد الصراع المحموم حول السلطة واستبشار البعض بالعرس الديمقراطي، ينبغي تبيان لماذا اختار البعض مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها وما هو البديل المطروح ؟

في البداية، يجب التذكير بأنّ الأحزاب السياسية الحاكمة والتي ستحكم ما هي إلاّ ممثّل لمصالح مموّليها وداعميها. وكثرة الأحزاب يجب أن لا تحجب حقيقة أنّ الحكم طبقيّا وما الأحزاب إلاّ تعبيرات سياسيّة للطّبقات الاجتماعيّة.

نظرا لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية تسيطر طبقة البرجوازية الكمبرادورية على الحكم في تونس فهي تعد الممول الرئيسي وبالتالي المتحكم في الاحزاب المرشحة للفوز بالانتخابات. هذه الأحزاب التي يحصل العديد منها على الدعم و التمويل الأجنبي. حيث أنّ هناك تحالفا عضويا بين الامبريالية والكمبرادور فهم جنودها الذين تستعملهم لنهب الثروات وتحطيم الاقتصادات الوطنية وإغراق

الاسواق المحلية بالسلع الاجنبية. وقد نجحت طبقة الكمبرادور من خلال السيطرة على الأجهزة الإعلامية في خلق هيمنة ثقافية تتحكّم في الوعي الجمعي وتكرّس النّظـام القـائم.

و ما زاد الأمر سوءً هو أنّ علاقات الإنتـاج المتخلّفة تنتج اديولوجيـا ووعيـا متخلفين ممّا لا يمكّن الطبقات المقهورة من التعامل النقدي مع الخطاب المهيمن وانتخاب الممثل الطبيعي لها. وفي غياب الوعي الطبقي ما زالت الطبقات الشعبية ترزح تحت تأثيـرالايديولوجيات مـا قبل الراسمالية السّائـدة والمهيمنـة وهو ما يؤثر على قراراتها وعلى تعاملها مع الحياة السياسية بشكل مباشر. فهي لا تتعامل مع الواقع بمفاهيم اقتصادية وسياسية... بل بمفاهيم اخلاقوية وجهوية وغيرها... وذلك ما جعلها تنتخب النهضة في 2011 لانّ النهضويين ^يخافون الله^ و سينشرون العدل وهو ما جعلهم أيضا يقيمون مترشحا للرئاسة على اساس جهته او استشهاده بآية قرآنية... أمّا الأفكار التقدمية واليسارية فقد ظلت حبيسة الجامعة وحكرا على الطلبة والمثقفين. وبالتالي حتى لو اقيمت انتخابات ' نزيهة ' -وهو مستبعد- فلن ينتخب الشعب سوى ممثلي الطبقة السائدة. لأنّ الأفكار المسيطرة على الوعي العام هي أفكار الطبقات المسيطرة. اضافة الى الفرق الشاسع في الامكانيات المالية والسيطرة على اجهزة الدولة الاديولوجية والقمعية إن لزم الأمـر. ولن يختلف الأمر إن فازت النهضة او الشاهد أو... ففي الحقيقة هذه الأحزاب على اختلافها ترعى مصالح صناديق النقد وأتباعها من السماسرة. لذلك لن يصل اليسار بالانتخابات وإنّما بحشد الجماهير للقيام بثورة شعبية ذات أهداف واضحة يكون أعداؤها الرئيسيون هم الامبريالية والكمبرادور وكلّ الرجعيين، وليس مجرّد انتفاضة عفوية كما حدث في 2011.

ولا يعدّ خطأ الجبهة الشعبية الرئيسي هو المشاركة في تلك الانتخابات فقط وانما أيضا في التعويل عليها للوصول إلى السّلطة وعدم العمل على التنظيم الثّوري وهو ما حوّل مشاركتها من معارضة من الداخل الى مشاركة النظام جرائمه وشرعنتها ، ممّا أدّى إلى ترسيخ المقولة الرجعية حول عدم اختلاف الأحزاب السياسية وتصنيف تلك الجبهة في ما اصطلح على تسميته بـ ^الطبقة السياسية^ لتنفير الشعب من اليسار .

هذا وستدعم الانتخابات القادمة هذا الطرح.

دروس المقاطعة
الدّرس الأوّل: الشّعب وحـده هو البــطل !

تمّ يوم الأحد 15 سبتمبر 2019 إجراء الدّور الأوّل من الانتخابات الرئاسيّة في تونس، بعد ان كانت عمليّة التصويت قد انطلقت في الخارج قبل ذلك بيومين.

وقد باحت هذه العمليّة بعديد النّتائج كانت أهمّها وأكثرها صدمة بالنسبة للمشرفين على ال"المهرجان الانتخابي" مقاطعة نسبة كبيرة من التونسيين المسجّلين لهذه العمليّة.

فقد بلغ العدد الجملي للمشاركين في التّصويت 3465184 من مجموع 7081307 مسجّلا أي بنسبة مشاركة لا تتجاوز 48.98%. وبالتّالي فقد بلغت نسبة المقاطعة، التي أطلقت عليها هيئة الانتخابات اسم نسبة الامتناع، 51.02% أي ما يعادل 3609382 مقاطعا.

وتعتبر نسبة المشاركة هذه ضعيفة مقارنة بانتخابات 2014 التي بلغت نحو 64%. وقد عبّرت السلطات الرسميّة والهيئة العليا للانتخابات وكذلك مختلف الأطراف المشاركة في الانتخابات وأيضا وسائل الإعلام الحكوميّة والخاصّة بمختلف أصنافها منذ مدّة طويلة وبشكل مستمرّ ومتواصل عن تخوّفها من عدم إقبال التونسيين على عمليّة الاقتراع. وقد كانت الصّور المتناقلة من أمام مكاتب الاقتراع شبه الفارغة والنّسب المتسرّبة من هناك تدقّ ناقوس الخطر على رؤوس أولئك المسؤولين عن إنجاح "العرس الانتخابي" للظهور بمظهر الأوفياء المؤتمنين على "المشروع الدّيمقراطي" الذي شرعت القوى الخارجيّة والإقليميّة بمعيّة أصدقائها في الدّاخل، بين المنقلبين والملتفّين على انتفاضة 17 ديسمبر 2010، في تنفيذه وهم حريصون على إنجاحه كلّفهم ذلك ما كلّـــــــــــــــفهم.

وقد أصيب هؤلاء المؤتمنين بالهلع والرّعب من الأرقام التي ترد بين الحين والآخر، إذ لم تتجاوز نسبة الإقبال خلال السّاعات الثلاثة الأولى 7.3% حسب ما أعلنته هيأة الانتخابات وكانت ضعيفة جدّا في بعض الدّوائر مثل القيروان وباجة (في حدود 2%). لكن ارتفعت هذه النسبة إلى 27.8% قبل إغلاق مكاتب الاقتراع بثلاث ساعات وهو ما أثار سخط أولئك المسؤولين الذين جنّدوا كلّ ما لديهم ولدى الدّولة من إمكانيّات لدفع النّاس إلى التّصويت. وقد اضطرّ رئيس الدّولة المؤقّت حثّ السكان على أداء واجبهم

قائلا أنّ ذلك "سيعزّز وحدة الوطن والثقة في المستقبل"، وقد ربط أداء هذا الواجب بصورة البلاد في الخارج بقوله: "الرأي العام الدولي منصب على تونس والانتخابات يجب أن تبرز صورة البلاد حتى تبقى موضع احترام". أمّا الأبواق الإعلاميّة النّاعقة فقد صبّت جام غضبها على المقاطعين ونعتتهم بشتّى النّعوت. وأعلنت حالة الطّوارئ وكاد الجمع الذي أرعبته تلك الأرقام أن يعلن الحرب، مع مرور الوقت، على المقاطعين، وهو ما دعا رئيس هيئة الانتخابات حث الشباب بشكل خاص على الاقتراع بكثافة قبل ساعة من إغلاق المراكز، معتبراً أن هذا "حق قامت من أجله ثورة عام 2011".

ومهما تكن هذه الدّعوات مخالفة لقوانين الصّمت الانتخابي إلاّ أنّها أبرزت مدى الغضب الذي حلّ بأولئك المسؤولين وبدرجة الخيبة التي تسرّبت إلى المؤسّسات السّاهرة على إنجاح الحفل الانتخابي، لذلك سعى جميعهم إلى التّرفيع في نسبة التّصويت وأغمضوا عيونهم عن كلّ ما قد يصاحب ذلك من تجاوزات وإخلالات مهما كانت بسيطة او خطيرة، فهم في النّهاية من سيحكمون على مدى خطورتها ولا أحد سيحاسبهم على قراراتهم. وبقدرة قادر، طارت نسبة المشاركة مع انتهاء عمليّة التّصويت إلى 45.02%، لتتمّ زحزحة هذا الرّقم ليستقرّ في النّهاية في حدود 48.98% مع الإعلان الرّسمي عن النّتائج الأوّليّة. مع العلم أنّ هذه الإحصائيّات مأخوذة عن هيئة الانتخابات، وبالطّبع يجب قراءة بعضها باحتراز خصوصا وأنّها لم تنشر بعض المعطيات الدّقيقة والخاصّة بعدد المشاركين وعدد المقاطعين حسب الدّوائر في الدّاخل وفي الخارج وهو ما يجعل هذه النّتائج محلّ انتقاد ومثيرة لبعض الشّكوك. ولكن، وفي غنى عن هذا المعطى، فإنّ نسبة المقاطعة المرتفع كان لها أثر بالغ على أولئك المسؤولين وعلى الأبواق النّاعقة وعلى مختلف الأطياف والأطراف المشاركة في هذه المحطّة الانتخابيّة التي كانوا يأملون أن تكون عرسا فمرّت وكأنّها مـأتم خصوصا بالنسبة إلى أولئك الذين لم يتوقّعوا ولو بنسبة ضئيلة أن يتلقّوا هزيمة ساحقة أو سقوطا مدوّيا من الدّور الأوّل.

تدلّ عمليّة المقاطعة الشّعبيّة الواسعة للانتخابات الرّئاسيّة في دورها الأوّل أنّ نسبة كبيرة من الشّعب ترفض ليس فقط العمليّة الانتخابيّة وإنّما المسار الدّيمقراطي المزور برمّته، حيث أنّ أعدادا متزايدة من الشّعب أصبحت تدرك اليوم أنّ هذه العمليّة لن تمكّن الطّبقات الشعبيّة المسحوقة من تغيير أوضاعها الماديّة والاجتماعيّة البائسة والمتدهورة نحو الأفضل، وإنّما هي مجرّد أكذوبة ستجدّد نفس السياسات القائمة على التجويع والتفقير والتعطيش والتهميش. وقد خبرت هذه الطّبقات زيف تلك الشعارات والبرامج المرفوعة خلال الحملات الانتخابيّة السّابقة، وبالتالي لن تُلدغ من نفس الجحر مرّتين. فالحكّام والنوّاب بمختلف وجوههم وأطرافهم منذ الانقلاب والالتفاف على انتفاضة 17 ديسمبر شرعوا في ضرب المسار الثّوري وإجهاض شعارات التشغيل والكرامة الوطنيّة والأرض بهدف ترميم النّظام المرتعش آنذاك بدل إسقاطه.

ومهما سعت الرّجعيّة بمختلف أجنحتها وساندتها في ذلك الانتهازيّة والمؤسسات الرّاعية للانتخابات ووسائل الإعلام الخادمة لها إلى التّقليل من أهميّة هذه المقاطعة بابتكار مصطلحات تضليليّة حينا وتحقيريّة أحيانا على غرار "العزوف" و"اللامبالاة" و"الامتناع" و"التقاعس" و"الاستقالة"..إلخ، فإنّ عدم إقبال اكثر من نصف المسجّلين على التصويت تؤكّد أنّ ما تمّ هو مقاطعة وأنّ هذه المقاطعة تعبّر عن حدّ ادنى من الوعي الشّعبي بالطّابع المهزلي للانتخابات وبعدم جدوى المشروع الدّيمقراطي المشوّه، وقد مارس الشّعب المقاطع في مقابل هذه الديمقراطيّة المزيّفة ديمقراطيّته وأبرز أنّه الفائز في هذا الصّراع. وقد اعطى بذلك درسا لمختلف تلك القوى المحتشدة حول الصّناديق أنّه في غنى عن الحقّ الوحيد الذي مُنح له (حقّ الانتخاب) بل إنّه حقّ جُعل فقط لتشريع هيمنة تلك الطّبقات التي تتناقض مصالحها مع مصالحه وبالتالي فهو يرفضه ويتخلّى عنه خصوصا إذا ما أضفنا إلى عدد المقاطعين عدد الذين رفضوا التّسجيل.

وقد عبّر الشّعب عن رفضه لهذه الانتخابات بأشكال مختلفة وبطرق متنوّعة، منذ الشروع في الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة من خلال عدم مبالاته بتلك المهرجانات التي اختارت الأسواق والمقاهي والاحياء الشّعبيّة المكتظّة بالنّاس في محاولة من أصحابها لإضفاء هالة شعبيّة وجماهيريّة حولهم. وفي كثير من الأحيان عبّر بعض المستجوبين الذين سنحت لهم الفرصة إلى وسائل الإعلام بكلّ صراحة عن عدم مشاركتهم في التصويت. كما عبّر البعض الآخر عن جوهر القضايا الاجتماعيّة وحتّى الوطنيّة التي تشغله ناقدا البرامج الانتخابيّة المتشابهة لأغلب المترشّحين. وأصبحت بعض التفاصيل التي تخلّلت الحملة الانتخابيّة وبعض تصريحات المترشّحين محلّ تندّر من قبل الجمهور... وقد بلغ الأمر حدّ تنظيم مقاطعة شعبيّة جماعيّة في بعض المناطق، وهو ما وقع في قرية أولاد أحمد الزّين بمعتدية الرقاب من ولاية سيدي بوزيد.

فقد تجمّع سكّان القرية ونظّموا وقفة احتجاجيّة أمام مركز الاقتراع رافعين لافتات عبّروا من خلالها عن مقاطعتهم لهذه المهزلة ورفضهم للوعود الكاذبة وعن مشاغلهم الرّئيسيّة المتمثّلة في التشغيل والتنمية والخدمات الاجتماعيّة المحرومين منها في

قريتهم المهمّشة. وقد بقيت الصّناديق في ذلك المركز فارغة، وعبّرت المشاهد التي نُقلت من تلك القرية عن مقاطعة شعبيّة واعية لا يمكن لأحد إنكارها أو تكذيبها مهما حاول الاستعانة بترسانة من التّبريرات المستلّة من هنا أو من هناك.

لقد كان الشّعب هو الفائز الوحيد في هذه الانتخابات وكان هو البطل، ولم يكذّب قراءة الثّوريين الذين حاولوا بما لديهم من إمكانيات وطاقات دعائيّة وتحريضيّة أن ينجحوا معركة المقاطعة في إطار معركتهم الأشمل والأوسع وهي مقاومة النّظام ومشاريعه المعادية للكادحين من اجل تحقيق الشّعار المركزي للانتفاضة وهو الشّعب يريد إسقاط النّظام والذي تخلّت عليه القوى اليساريّة الانتهازيّة التي لا يتجاوز مدى إبصارها ظلّ كرسيّ يمنح لها تحت سقف برلمان رجعيّ يشرّع للطّبقات الحاكمة مزيد اضطهاد الشعب واستغلاله.

حول ظاهرة قيس سعيد

بقلم فريد العليبي

أخيرا حطّت حملة الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولي أوزارها، ومن صناديق الاقتراع خرج قيس سعيد مُتوّجا، كان حجم المقاطعة كبيرا هذه المرة مثلما كان متوقعا، حتى أن من صوتوا له لا تزيد نسبتهم عن عُشر المسجلين، ولم تخف بعثة الاتحاد الأوربي قلقها من معاقبة الأحزاب التقليدية، ووجدت الديمقراطية التونسية نفسها أمام مأزقها فالذي صعد بموجبها هو أصلا ضد الدستور الذي يُعد أساسها وسرعان ما انطلق السباق، حتى قبل انتظار نتائج الدورة الثانية للتموقع السياسي بإظهار الولاء للفائز المحتمل، وتذكر بعضهم علاقتهم به، وتقاطعهم مع أفكاره وبرنامجه وشعار حملته: الشعب يريد وسوف يحقق ما يريد، في محاولة لاختراق صفوفه، بما في ذلك الإسلام السياسي الذي ذبحت عصفوره النادر نتائج الانتخابات وأشعلت في بيته الحرائق، بل إن من قال خلال المناظرتين أنه سيوظف الدستور لتعزيز صلاحيات الرئيس واستغلال البند المتعلق بالأمن القومي تراجع ليقول إن تلك الصلاحيات محدودة لتقييد حركته.

وعاد النقاش مجددا حول أصدقاء الثورة وأعدائها وتأكيد أن مرحلة ثانية من الانتفاضة التونسية قد انطلقت من صندوق الاقتراع على غير العادة، وارتسمت الأسئلة بغتة على شفاه المنظومة السياسية السائدة من أين جاء هذا الرجل ؟ وهل إن الثورة ستسكن قصر قرطاج ؟ وما إن كانت هناك انتفاضة ستنطلق هذه المرة من ذلك القصر نفسه ؟

وبدأت عملية شحذ السكاكين مبكرا، بالتشكيك فيه، بالقول إنه يميني محافظ، خادم للإسلام السياسي في شكله الأكثر تطرفا، وأنه فاشل علميا وحالم، سيجد نفسه في الأخير هائما على وجهه في الصحراء وأنّه سيهزم لا محالة، اذا لم يستثمر ذلك النقاش وتلك الحالة بسرعة في اتجاه خلق قطب شعبي حقيقي حوله، ويخرج من عزلته،

خاصة والبلاد على أبواب انتخابات تشريعيّة، قد تأتي بما لا يتمناه فمأساته اعتقاده أن تغيير الدستور كفيل بحل المشكلة السياسية وأن بالإمكان إصلاح الدولة بالدولة نفسها.

وأعجب البعض بما حصل، فالشعب التونسي يختصر المسافات، وما أدركته فرنسا مثلا بعد قرنين من ثورتها، عبر ستراتها الصفراء وقبلها انتفاضة ماي 68، أدركته تونس في أقل من عشر سنوات، فالديمقراطية التمثيلية جوفاء، وقد حان وقت تعويضها بالديمقراطية المباشرة وذلك لا يعود الى عبقرية يتفرد بها التونسيون وإنما استخلاصهم الدروس الأوروبية، دون نسيان تأثير الحالتين السودانية والجزائرية، من جهة التخلّص من سلطة النظام، بينما سلطة بن علي بوزرائها وبارونات مالها وإعلامها لا تزال هي الحاكمة.

يقول سعيد إن عصر الأحزاب قد انتهى، وإن عصر الجمهور قد بدأ، وأن الدولة لا دين لها، وأن الوحى لم ينزل في مون بليزير وانما في غار حراء، وأن من أضاف الى الدولة صفة الإسلام كان قصده مقاومة الشيوعية، وبريطانيا كانت وراء ذلك، وهو ما حصل لأول مرّة في مصر ومن يريد أن يفطر أو يصوم بينه وبين الله، وأن بإمكان التونسية الزواج بمن تريد، بما فهم منه علمانيته ولكن مناهضته للمساواة بين النساء والرجال في الميراث تتناقض مع ذلك، كما قال أنه مع السيادة الوطنية ورفض تدخل أحد في شؤون تونس والتعويل على الذات أو الموت مرفوعي الرؤوس بما فُهم منه وطنيته، وأنه ضد المؤسسات جميعها، حتى أنه لن يسكن قصر قرطاج وسيكتفي بأداء وظيفته ويعود في كل يوم الى بيته بما فهم منه زهده، أما ديمقراطيته الجديدة فتكمن في عدم قبوله تمويل حملته الانتخابية وإعراضه عن التحالف مع أيّ حزب، بل إنّه لن يصوّت حتّى لنفسه، وإذا ما ذهب إلى الصندوق فإنّـه سيضع بطاقة بيضاء، وأنّه لا يطلب التصويت له فهو مع تأسيس فكر سياسي جديد رافض لكلّ المعايير السائدة وأنه سيقلب الدّستور رأسا على عقب لكي تكون فيه المؤسسات مبنية على المحلي لا على المركزي، وأنه سيُلغي حتى الانتخابات التشريعية لتعويضها بانتخابات محلية، حتى تكون الديمقراطية مباشرة وتعود السلطة الى الشعب نفسه، فالديمقراطية النيابية كما الأحزاب أفل نجمها وأنه لم يعد بعد الآن مجال لبيع الأوهام فالشعب هو صاحب السيادة وهو من يناقش ويقرر وينفذ ويحاسب، ومن لا يعجبه من المُنتخبين له الحق في عزله بسرعة فائقة، وأنّ العالم كله سيدخل هذه المرحلة الجديدة من التاريخ، بما يذكر بكلمات العقيد الليبي الذي كان يقول مثله أنه ليس رئيسا وأنه يمارس السياسة والقيادة اضطرارا لا اختيارا فقيس سعيد مترشح غصبا عنه، موظفا الآية القرآنية : كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وأن طموحه الأصلي علمي بحت كما العقيد أيضا الذي كان يتلهى بكتابة القصص وتدوين أفكاره في كتابه الأخضر، وهو فضلا عن ذلك مثله في معاناته وآلامه فإذا كان العقيد راعي غنم فإنّ سعيد لم يمتلك سيارة وكان يستقل الحافلة

وأوراق امتحانات الطلبة بين يديه وبدا في صورة وهو قابع أمام خيمة.

تعبّر ظاهرة قيس سعيد عن لحظة من لحظات سيرورة الانتفاضة التونسية فمهامها التي لم تنجز واقعيا تُنجز الآن خياليا في ذهن شعب لم يجد بعد طريق خلاصه.

جريدة الأنوار 20، سبتمبر 2019.

بيـانــات سيـــاسيّة

الشعب يقاطع انتخابات الرّجعيّـــة

أعلنت الهيئة العليا للانتخابات يوم الاثنين 15 سبتمبر 2019 أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية خلال دورتها الأولى قد بلغت 45.2% ممّا يعني أن حوالي 55% من الناخبين قد قاطعوا الانتخابات داخل تونس أما اذا أضفنا الى ذلك نسبة المقاطعين خارجها فإن النسبة العامة ستكون أعلى وفي صلة بذلك نعبر عما يلي:

أوّلا: نحيّي عموم الشعب على مقاطعته للانتخابات عزلا للنظام وحرمانا له من الشرعية الشعبية.

ثانيا: تأكيد إخفاق الرجعية في إخفاء هزيمتها أمام المقاطعة الشعبية وعجزها عن جلب الناخبين الى صفها رغم صرفها المال السياسي وتوجيهها للاعلام وخلطها الدين بالسياسة والدعم الذي حظيت به من طرف القوى الرجعية العربية والإقليمية والعالمية.

ثالثا: اثبات تلك النتائج التناقض الرئيسي بين الشعب والرجعية الاخوانية الدستورية واليسار الليبرالي والانتهازي المتحالف معها.

رابعا: تجديد الدعوة لمقاطعة المحطات الانتخابية القادمة لمزيد تعميق القطيعة مع النظام ودحض أوهام تغيير المنظومة عن طريق الانتخابات.

خامسا: دعوة سائر القوى الثورية من أحزاب وجمعيات ونقابات وغيرها الى الاتحاد في هذا الظرف بالذات على قاعدة المقاطعة والمقاومة.

ـ الشعب يريد اسقاط النظام

ـدساترة واخوانجية وانتهازية عملاء الامبريالية.

أنصار الديمقراطية الجديدة- حزب الكادحين

بمقاطعة الانتخابات نعزل الرجعية

تستعدّ الرّجعية لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية أخرى بعد مناسبتين انتخابيتين مماثلتين وقعت الأولى سنة 2011 وأفرزت مجلسا تأسيسيا انقلب على انتفاضة 17 ديسمبر وحكومات ظلم واضطهاد وصل بها الأمر حدّ استعمال الرّصـــاص الحيّ لقمع الانتفاضات المتلاحقة مثل تلك التي وقعت في سليانة، وحصلت الثانية سنة 2014 وازداد خلالها الوضع سوءً.

و في الحالتين تبيّن للشعب زيف وعود الرجعية بتشغيل المعطّلين عن العمل وتنمية الجهات المحرومة ومحاربة الفقر والمرض فقد تفاقم قمع الشعب وتفقيره وتجويعه

وتعطيشه وتفشّى الإرهاب والاغتيالات والتهريب والجريمة والمخدرات وغيرها.

وقد لعب اليمين الدّيني ممثلا في حركة النهضة الاخوانية دوره كاملا في ترسيخ الاستغلال والنّهب والفساد وخدمة الامبرياليّة والصّهيونية في تحالف مع اليمين الليبرالي ممثلا في نداء تونس وغيره من الأحزاب والقوى الدستورية وبمشاركة اليسار الإصلاحي، حيث استباح هؤلاء مجتمعين ثروات الوطن وكرامة شعبه.

و قد أدّى ذلك كله الى اتساع الهوة بين النظام والشعب وعم الغضب والاحتجاج والاضرابات والانتفاضات المتتالية أغلب الجهات، ولولا الدعم الامبريالي الرجعي الخارجي لكان مصير سلطة التوافق الاخواني الدستوري شبيها بمصير سلطة بن علي.

وقد انعكس ذلك الوضع على نظرة الشعب للديمقراطية التي يتلحف بها النظام فقد أصبح ينظر اليها على نطاق واسع على أنها ليست الا الدكتاتورية والاستبداد والقمع فازدادت نسبة مقاطعة الانتخابات أكثر فأكثر، مثلما بيّنته نتائج الانتخابات البلديّة.

ويتعلّق الأمر اليوم بانتخابات جديدة شبيهة بما حصل سابقا، ستجري في ظل انعدام السيادة الوطنية وسيطرة الرجعية على الاعلام وتوظيف الإدارة والمال السياسي والخلط بين السياسة والدين والولاء للقوى الامبريالية وتزييف إرادة الناخبين دون حسيب أو رقيب، وهو ما تجلى فيها مثل المرات السابقة حتى قبل بدايتها، من خلال فضائح تزييف التزكيات.

لأجل ذلك نرفع النّداء إلى عموم الشعب بعمّاله وفلاّحيه وصغار تجّاره وحرفيّيه ومثقّفيه وموظّفيه وطلبته وتلاميذه، بنسائه ورجاله، بكباره وصغاره، أن هُبّوا جميعا إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية فكلّما كانت نسبة المشاركة ضعيفة كلّما فقدت السلطة الرجعية مبرّر وجودها وأصبحت معزولة، وتمّ حرمانها من الادّعاء بأنّها تملك الشرعيّة الشعبيّة، فلنحدث الفراغ حولها ونتركها تذهب إلى صناديق الاقتراع وحيدة فهي لا تمثّل إلاّ نسبة ضئيلة مقارنة بالشعب الذي يمثل الأغلبية. وكلّما سرنا في هذا الطّريق كلّما اقتربت ساعة الثّورة التي بنجاحها وحدها يمكن بناء سلطة الدّيمقراطية الشعبيّة التي تمنح الثّروة والحريّة لكلّ أبناء الوطن وبناته .

حزب النضال التقدمي -الحزب الشيوعي الجديد(قيد التأسيس) -الجبهة الشعبية الوحدوية -حزب الكادحين. 22 أوت 2019

حملة المقاطعة في مواجهة حملة المشاركة

تنطلق اليوم 2 سبتمبر 2019 رسميا الحملة الانتخابية الرئاسية داخل تونس بعد تدشينها يوم أمس خارجها فيما يشبه الانتقام الديمقراطي من الشعب ومواصلة مسار الانقلاب على انتفاضته وفي علاقة بذلك يهمنا التعبير عما يلي:

أوّلا: ان تلك الحملة قد بدأت فعليا قبل مدة في اختراق للقانون الانتخابي الذي وضعته السلطة نفسها دون أي تدخل من الهيئة العليا للانتخابات لمنعها فقد اكتفت بمسايرتها بما يدل عن عجزها في أفضل الأحوال، وتواطؤها في أسوئها.

ثانيا: ظل تزوير التزكيات الشعبية والبرلمانية دون عقاب، بما يمكن المُزورين من التقدم الى الانتخابات وكأن شيئا لم يقع، رغم أن بعضهم تنتظره قضايا عدلية أمام المحاكم على خلفية ذلك التزوير.

ثالثا: انخراط وسائل اعلام من اذاعات وقنوات تلفزيه في الترويج لمترشحين محددين، وقد شاب ذلك مغالطات كثيرة، ومنها استدعاء ضيوف محايدين ظاهريا لطرح أسئلتهم على المترشحين، وقد تبين بالحجة أنهم تابعون حزبيا لهؤلاء، بما يشير الى التواطؤ بين سياسيين واعلاميين للتأثير على الناخبين.

رابعا: اذا أضفنا الى هذه الخروقات توظيف المال السياسي والاعلام الفاسد والخلط بين الدين والسياسة وتحكم القوى الامبريالية في تونس نستخلص أن العملية الانتخابية لا علاقة لها بالديمقراطية، وأنها ليس لها من غاية غير ترسيخ وجود النظام القائم والمحافظة عليه مما يفرض مقاطعتها.

خامسا: ندعو كل القوى الشعبية الى مواجهة حملة الرجعية الانتخابية بحملة مضادة أساسها المقاطعة الثورية وفضح زيف الديمقراطية التمثيلية ومضامينها الطبقية انتصارا للوطن ودفاعا عن الحرية والديمقراطية الشعبية.

الحزب الشيوعي الجديد (قيد التأسيس)- الجبهة الشعبية الوحدوية-حزب الكادحين - حزب النضال التقدمي- 2 سبتمبر 2019

الانتخابات" الرئاسية والتشريعية خدعة جديدة للشعب : لا للمشاركة فيها، نعم لمقاطعتها

إنّ القوى الوطنية الثورية الموقعة أسفله، بعد أن:

أ-عقدت، يوم 7 سبتمبر 2019، ندوة فكرية سياسية حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة شرحت فيها دوافع وضرورة وأهمية مقاطعة هذه الانتخابات كشكل من أشكال مقاومة الاستعمار ووكلائها المحليين وأكدت على تفعيلها في الواقع وشددت على أهمية تطوير العمل المستقبلي المشترك بين الأطراف الثورية،

ب-قيّمت الوضع السياسي العام بالبلاد وكشفت مختلف المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا من قبل أعدائه الداخليين والاستعماريين في محاولة فاشلة منهم للقضاء النهائي على المسار الثوري الذي أججته انتفاضة 17 ديسمبر 14 جانفي التاريخية المجيدة، فهي تدعو شعبنا الكادح إلى مقاطعة هذه الانتخابات المهزلة. لماذا ؟ لأنها:

1-خدعة جديدة للشعب هدفها إعادة تنصيب وكلاء الاستعمار في السلطة السياسية على غرار ما وقع في شهر أكتوبر من سنتي 2011 و2014.

2-ستكون شكلية لأن نتائجها محسومة سلفا بسبب خضوعها للمال السياسي والتوظيف الإعلامي والديني والإداري ولعمليات الضغط على الناخبين وشراء الذمم والتدليس فلا علاقة لها بالتالي بالديمقراطية والشفافية والنزاهة.

3-ليست سوى محطّة للوعود الكاذبة، الزائفة المُرَوّجة خلال الحملات الانتخابية التي لا هدف منها سوى كسب أصوات الناخبين من أجل الحصول على المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية والتموقع في كرسي رئاسة الدولة العميلة ومؤسساتها الأخرى لقضاء المصالح الأنانية الضيقة الحزبية منها والفئوية والشخصية والعائلية على حساب الشعب الكادح الذي مج كل هذا مما سيجعل جزء هام منه يقاطع هذه المسرحيات المهزلة على غرار ما وقع في 2011 و2014 و2018.

4-شكل من أشكال نهب أموال الشعب المتأتية من المال العام سيستغلها المترشحون لتوظيفها في حملاتهم الانتخابية من أجل خداع الجماهير الشعبية ببيع الكلام المعسول ومن خلال الخطب الديماغوجية الرنانة.

5-ستفرز نتائج كارثية لأن المنصبين الجدد في السلطة سيكونون في ظل الوضع الحالي امتدادا لـ "النهضة" و"النداء" ومشتقاته والانتهازيين السائرين في نهجهم وفي مقدمتهم قيادة الجبهة الشعبية بشقيها الذين سيحولون حياة الشعب إلى جحيم بسبب مزيد إحكام ربط القطر بالدوائر الاحتكارية العالمية ("اتفاق الشراكة المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي" الأليكا مثلا) وتواصل تفاقم المديونية والتضخم وانخفاض قيمة الدينار والعجز في الميزان التجاري والبطالة والتفاوت الطبقي والجهوي والخوصصة وارتفاع الأسعار وكثرة النهب الضريبي ونسف المكاسب الاجتماعية الجزئية وفي مقدمتها رفع الدعم على المواد الأساسية وتوسع دائرة الفقر والتخلف وغيرها.. ذلك ما قامت به ولا تزال "النهضة" وشركائها منذ 2011، و"النهضة" و"النداء" والمتواطئين معهم منذ 2014.

وعلى هذ الأساس فإن مشاركة الأطراف الرجعية والانتهازية في هذه الانتخابات إنما يهدف إلى تأبيد النظام الحاكم العميل وإلى تشريع وجود تلك الأطراف، المتاجرة بالدين منها والمسمسرة بالحداثة، جلاّدة الشعب في السلطة السياسية، وإلى تمرير المؤامرة التي تحيكها الدول الاستعمارية ووكلائها المحليين ضد شعبنا، بينما ينخرط جزء من الجماهير الكادحة في هذه "الانتخابات" دون قراءة سليمة لنتائجها. وفي مواجهة كل هذا تكون مواصلة النضال الثوري بكل الوسائل الممكنة هي الحل لكشف خدعة الانتخابات هذه ولفضح طبيعتها المعادية للشعب وللتشهير بمختلف القوى التي تقوم بالدعاية لها وللقيام بالتعبئة الشعبية من أجل مقاطعتها وإفشالها كخطوة في اتجاه تحقيق الشعار العظيم الذي رفعته الجماهير الشعبية الكادحة في انتفاضة 17 ديسمبر 14 جانفي "الشعب يريد إسقاط النظام".

- لنعمل من أجل انجاح مقاطعة "الانتخابات" الرئاسية والتشريعية المهزلة

- لنفضح طبيعة كل القوى العميلة والإنتهازية المروجة لمعزوفة التداول السلمي على السلطة

- لنكشف حقيقة الحملات الدعائية الكاذبة والوعود الزائفة المخادعة للشعب
- لنواصل النضال الثوري من أجل تحقيق السيادة الوطنية والديمقراطية الشعبية.

الحزب الشيوعي الجديد (في طور التأسيس) * حزب الوطد الثوري الماركسي اللينيني *** حزب الكادحين *** حزب النضال التقدمي*** أنصار الديمقراطية الجديدة. 10 سبتمبر 2019**

الرجعية تعطّش الشّعب

شهدت جهات مختلفة انقطاع الماء الصالح للشراب وترافق ذلك في بعض الحالات مع انقطاع الكهرباء مما تسبب في أضرار بالغة عانى منها الكادحون والكادحات الذين ازدادوا بؤسا فبعد الجوع والبطالة وارتفاع الأسعار وتفشي الامراض وتردي الخدمات الصحية انضاف العطش في ظل ارتفاع غير مسبوق لدرجات الحرارة وكان رد فعلهم غلق الطرقات واشعال إطارات السيارات ورفع الشعارات ضد السلطة الحاكمة التي لم تحرك ساكنا بما يعني أنها إما عاجزة عن تلبية مطالبهم البسيطة أو أن صراعاتها الداخلية في الموسم الانتخابي تجعلها تستعملهم كرهائن لسياستها اللاوطنية واللاشعبية واللاديمقراطية أملا في الضغط عليهم للتصويت لصالح هذه أو تلك من القوى الرجعية المتنافسة وفي علاقة بذلك يعبر حزب الكادحين عما يلي:

أوّلا: تحميل السلطة المسؤولية كاملة عن ظاهرة انقطاع الماء والكهرباء وما ينجر عنها من نتائج.

ثانيا: دعوة الكادحات والكادحين في تونس الى الدفاع عن حقوقهم الأساسية في توفير الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء وغيرهما.

ثالثا: الدعوة الى مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية لإحداث الفراغ حول السلطة المنقلبة على انتفاضة 17 ديسمبر وتجريدها من أية شرعية شعبية.

حزب الكادحين تونس 12 أوت 2019

انتشـار المـــاركسيّة وصعود الانتـــهازيّة

كانت فترة ما بعد كومونة باريس فترة هجوم رجعي للبرجوازية على حركة الطبقة العاملة. وقد كان لهذا تأثيــره على الأمميّـــــة الأولى. كان القسم الفرنسي هو الأكثر تضرراً حيث أصبح معظم الأعضاء لاجئين في دول أخرى إضافة الى انتشار الخلافات بينهم. كما واجهت الحركة العمالية الألمانية انتكاسة مع إلقاء القبض على الزّعيمين الماركسيّيْن الرئيسيّيْن، بيبل وليبكنشت، اللذين عارضا الحرب وضمّ أجزاء من فرنسا. ممّا جعل قسمين من أهم الأقسام في المنظمة الدولية معوقين. في نفس الوقت كان هناك انقسام في القسم الإنجليزي نظرا لأنّ بعض القادة تركوا الأممية معارضة منهم للموقف الداعم للكومونة الذي اتخذه ماركس. كلّ هذا إلى جانب التلاعبات من قبل الأناركيين لإضعاف الأممية. لذلك قرّر ماركس وإنجلز نقل مقرّها من لندن إلى نيويورك. وقد اتّخذ هذا القرار خلال انعقاد الكونغرس عام 1872. ومع ذلك، لم تستطع المنظمة الدّولية الضعيفة أن تنتعش فتمّ حلّها في عام 1876.

إلّا أنّ حلّ الأممية الأولى لم يوقف مسيرة الماركسية وإقامتها لأحزاب بروليتارية جديدة. فقد شهدت الفترة التي تلت كومونة باريس فجوة طويلة قوامها 35 عامًا من السّلام، دون أي حروب كبيرة بين الدول الرأسمالية الكبرى في القارة الأوروبية. وخلال هذه الفترة، توسّعت الحركة العمّالية في معظم البلدان الصناعية بسرعة وأقامت الأحزاب الاشتراكية، (التي كان لها تكوين بروليتاري أساسا) هياكل كبيرة ومنظّمة وتحت قيادتها نمت النقابات والصحف اليومية وتعاونيات العمال.. الخ.

وقد عملت في كثير من الأحيان ضمن القانونية وشاركت بنجاح كبير في البرلمانات البرجوازية. كان العديد من هذه الأحزاب من بين الذين اجتمعوا لتأسيس الأممية الثانية في عام 1889. وقد منح تشكل الأممية الثانية مزيدًا من التشجيع لنموّ الأحزاب الاشتراكية البروليتارية الجديدة في أجزاء مختلفة من العالم.

استمرّ ماركس وإنجلز حتى نهاية حياتهما في لعب دور القائديْن الأيديولوجييْن والمنظّميْن العمالييْن لحركة الطبقة العاملة. فقدّما إسهامات نظرية ثابتة لتعزيز أسس هذه الحركة المتنامية. وقد ركّز ماركس على مزيد من الدّراسة للاقتصاد السياسي ودراسة أكثر عمقا للرأسمالية، فخرج المجلّد الأوّل من رأس المال في عام 1867. بعد ذلك كافح ماركس ضدّ المرض لمحاولة استكمال المجلّدات اللاحقة من هذا العمل، ولكنه لم ينجح في ذلك، فقد بقي غير مكتمل حتى موته في الرابع عشر من مارس عام 1883. ومع ذلك أكمل إنجلز المهمة الهائلة بجمع ملاحظات ماركس معا، وتحريرها،

وأخيرا نشر المجلّدين الثاني والثالث لرأس المال. في الواقع، قام إنجلز بعمل نظري جوهري بعد أن أصبح متفرّغا منذ عام 1869. وسواءً بمفرده او بالاشتراك مع ماركس، قام بتأليف العديد من الأعمال حول الفلسفة والنظرية الاشتراكية والتطور وأصل المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وما إلى ذلك. كما لعب الدّور المركزي بعد وفاته في توجيه وبناء الحركة في مختلف البلدان. من خلال المراسلات الدورية كان يؤدي دور المركز حتى وفاته في 5 أوت 1895.

كان جزء كبير من عمل ماركس وإنجلز يتمثل في محاربة اتجاهات الانتهازية التي بدأت تكتسب قوة مع نمو الحركة العمالية. كان أحد الاتجاهات المهمة هو حركة اللاسالية (Lasalle-isme)التي نشأت أولاً خلال الأممية الأولى ولكنها استمرت أيضاً في سنوات لاحقة. ومنشؤها، فرديناند لاسال، كان مؤسس أول حزب اشتراكي من الطبقة العاملة أنشأ في عام 1863 في ألمانيا.

كانت الجوانب الانتهازية الرئيسية للاّسالية هي قصر نضال العمّال على الأجور المرتفعة وتقديم نداءات إلى الدولة طلبا لمساعدات حكومية لتأسيس التعاونيات العمالية التي اعتبرها لاسال (Lassalle) الوسيلة الرئيسية لإصلاح المجتمع والتقدم التدريجي للاشتراكية. ومن أجل محاربة الفهم الخاطئ للنضالات في الأجور كتب ماركس كتابه "الأجور والأسعار والأرباح" وقدّمه في المجلس العام للأممية الأولى في عام 1865. واستمرّت المعركة ضد اللاسالية في عام 1875 عندما كتب ماركس نقد برنامج جوثة. كان برنامج غوتة هو البرنامج الذي تم صياغته في وقت توحيد الأحزاب البروليتارية الماركسية واللاسالية في حزب واحد. في ذلك الوقت كان الماركسيون حريصين على الوحدة لدرجة أنّهم قدموا الكثير من التنازلات للسياسة الانتهازية للاسالية. لقد وجّه ماركس في نقده نقدًا شاملًا للنقاط التي كانت تمثل سياسة انتهازية. ومع ذلك، لم يُعطَ النقد إلا لحفنة من الأعضاء الماركسيين البارزين في الحزب الألماني. ولم يتم تعميمه وتم إدخال عدد قليل جداً من اقتراحاته موضع التنفيذ. لكن في عام 1891 عندما تمت صياغة برنامج حزبي جديد أصرّ إنجلز على نشر النقد، على الرغم من احتجاجات بعض الأعضاء القياديين في الحزب، ولم تظهر هذه المرة جوانب لاسالية في البرنامج الجديد.

كما تصدّى ماركس وإنجلز للعديد من الاّتجاهات الانتهازية الأخرى التي ظهرت حينما كانا على قيد الحياة. ولكن بعد موت إنجلز، ظهر أحد أكبر الهجمات على الماركسية من داخل الحركة البروليتارية نفسها. وبما أنّ المعارضة المباشرة للماركسية كانت صعبة للغاية، جاء هذا الهجوم في شكل محاولة "لمراجعة" الماركسية. وقد بدأ هذا الاتجاه الذي أطلق عليه فيما بعد اسم "التحريفية" أولاً من قبل برنشتاين، أحد الأعضاء البارزين في الحزب الألماني وأيضاً في الأممية الثانية. فقدّم لأول مرة وجهات نظره في 1898-99 داخل الحزب الألماني. اقترح برنشتاين أنه بسبب تغير الظروف، كان من الضروري تغيير كل

الصيغ الأساسية التي وضعها ماركس. واقترح أنه ليس من الضروري أن تكون هناك ثورة عنيفة لتحقيق الاشتراكية وأنّ إصلاح المؤسّسات الرأسمالية سيؤدي تدريجيا إلى الاشتراكية. ومع ازدياد الانتهازية في حركة الطبقة العاملة، سرعان ما وجدت تحريفية برنشتاين أنصارًا لها في أحزاب مختلفة. لكن في نفس الوقت احتشد العديد من الثوريين الحقيقيين لدعم الماركسية. فطرح الأمر للنقاش أمام كونفرنس الأممية الثانية الذي عقد في عام 1904. أدان الكونفرس بشدة التحريفية بتصويت 25 مقابل 5 ، مع امتناع 12 عضوا عن التصويت. كان هناك أيضًا حل توفيقي آخر، لم يدن بشدة التحريفية، والذي لم يتم تمريره لأنّه كان هناك تعادل في الأصوات 21 مقابل21 . وهكذا في كلا القرارين كان هناك قسم كبير جدّا أيّد أو لم يكن يريد أن يأخذ موقفا قويّا ضد التحريفية. على الرّغم من أنّ الكونفرنس أدان أخيرا التحريفية، إلاّ أنه كان واضحا تماما في عام 1904 نفسه أن الانتهازية والتحريفية قد أقامتا قاعدة كبيرة لنفسها على أعلى المستويات في حركة الطبقة العاملة العالمية.

لكن معارضة الانتهازية في العديد من البلدان كانت قويّة أيضًا. كان هناك مركز قوي بشكل خاص في روسيا، حيث شنّ البلاشفة تحت قيادة لينين العديد من الصراعات ضد جميع أنواع الانتهازية الروسية..

تجارة رابحة

بقلم فاروق الصيّاحي

أيّها النّـــاخب
أيّتها النّـــاخبة
يا أهل بلدتي
ويا عشائر بلادي قاطبة
اليوم أدفــع لكم قليــلا
فهِــبــوني أصواتــكُم
أنا قــائدة القــائمة الغــالبة
صوّتوا لي
حتّى أصير نــائبة
عن الأحياء منكم
و عن الموتى
و عن الذيــن سيــولدون
غدا أصير عليكم "نــائبَـةْ"
غدا ستدفــعون ليَ الكثيرَ
حتّى أطيــرَ
أطير بعيــدا
تاركة بينكم صورتي
مزّقــوهـا .. إن شئتُمْ
و إن شئتم احرقــوها
لا فــرق لـديّ حينهـا
فأنا مشروع ناهبة

تونس غرّة أكتوبر 2019

بالمقاطعة نعزل الرّجعيّة وبالمقاومة نهزمها
فتاة الكادحين